

٣٠٩

الاستقيام والشرط وكلم الخبرين وما العجبية، وضمير الشأن
 لا يخرج عنه، ما ذكرناه، وامتنع الاخبار في **الفصل** في صيغة
 الفصل على القول بأنها اسم اذا لم يكن تاخيرها حكم اللزوم استعمالها
 على خلاف وضعها من انحاء لا تقع الا بين شيئين هما من الخبرين
 في الحال وفي الفصل وفي الخبرين ان اللزوم امتنع الاخبار في
 مستحق الفصل كالضمير للفصل في ان لا يعبد الله ولو اجترأ
 لبط الغرض وهو المحصر وهذا الاستقيم الاول يخرج خبرا واقم في ضمير
 ضمير غيبة مفعول يعون اليه الموصول فقيد للذية اياه بعد ان
 لم يفت الغرض **والظرف والمصدر غير المتصرف** اي اللانتمى اليه
 على الطرفين في النوع الاول وعلى المصدر رتبة في النوع الثاني
 فالصنف لهما احدا فلا يجزى شيئا منها الامتناع اجترأ وهو
 يلزم ان يجزى على الخبرين المتصرفي لتصرفها وهو علم ان
 ما وضعت عليها من عدم التصرف فلا يجزى عن الظرف وفي نحو
 جاء زيد ان امرت واذن المصدر في بيان الله **والحال**
والتمثيل فلا يخرج عنهما في نحو قولك جاء زيد ضاحكا وعندي
 علم وان زعمها لا امتناع وضع التمثيل كأنه امر حيث كونهما
 واحدا للتشبيه **ومحذوف** وهو **وصف** الذي هو الجنس في الخبر

بالجريا

عن رجل من نحو رجل بعينه ورا من نحو رجل في التدار
 لا امتناع وضع الضمير في القوزين لا تدارم التكرار فارتفع
 ليلا يوضع في الاول شيئا الذي رتبة لغيت رجل ويكون مثل
 رتبة رجل لغيت قلت لا تقيدها بالمرور برتبة رجل ان يكون محيا
 بتمية ابتداء بعدك وهذا غير متناه في ما نحن فيه ضرورة ان الاربعة
 ليس محيا نارة فالعود على محي يخرج له عن وضعه وان جعلت
 الضمير باقيا على ايها من قولك العايد فيمتنع كما امتنع له الاخبار
 عن الهاء في نحو زيد ضمت وهو كونه للضمير متحدا اليه كما ما في
 واما ما قاله صاحب اللباب من انه لا يقاس على رتبة رجل السكون
 فليس بظاهر **ومظهر في مقام ضمير نحو الحاقه** الحاقه فلا يخرج عنه
 لان الاظهار يعيد التخصيم ووضع ضمير محاذ يعيد **والله**
العامل فلا يخرج عن نحو المراد في تحويل المراد زيد حسن اذ
 قلت الذي هو زيد حسن المراد لزوم اعمال الضمير وهو
 لا يعمل هذا الراء الجبور ومن اجاز اعمال ضمير المصدر في الظرف
 في نحو مري زيد حسن وهو ليعم ويقبح اجاز الاخبار
 في عدوه الشورة وانما قال المصدر الداهل لان لو لم يكن المصدر
 الاخبار عنه فاذا قلت صرحت زيد انصره في حال